

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية المجمعة

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي لبنك مسقط ش.م.ع.ع ("البنك") وشركائه التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية المجمعة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي المجمعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
- قائمة الدخل الشامل المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية المجمعة في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

- انخفاض قيمة القروض والسلف
- تقييم تأثير معيار التقارير المالية الدولي ٩ والإفصاحات ذات الصلة

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقديرات شخصية؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك من ضمن أمور أخرى مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية المجمعة ككل، مع مراعاة هيكلية المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة أعمالها فيه.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

أمر المراجعة الرئيسي

انخفاض قيمة القروض والسلف

قيّمنا واختبرنا تصميم الضوابط الرقابية ومدى فعاليتها التشغيلية على تحديد نوعية القروض والسلف التي تعرضت لانخفاض القيمة.

وإضافة إلى ذلك أجرينا اختباراً مفصلاً للنماذج المستخدمة في حساب كل من انخفاض القيمة المحدد وغير المحدد. وقد اشتمل هذا الاختبار تحديداً على استخراج البيانات المستخدمة في النموذج، وتقييم مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة وإعادة تنفيذ حساب انخفاض القيمة. وقمنا أيضاً بفحص المنهجية المطبقة في بعض النماذج. وفي الحالات التي قمنا فيها بتصميم النماذج للوفاء بمتطلبات البنك المركزي العماني فيما يتعلق بمخصصات الانخفاض في القيمة، قمنا بتسوية مخرجات هذه النماذج مع متطلب المخصصات بموجب معايير التقارير المالية الدولية.

وفحصنا أيضاً عينة من القروض والسلف للتأكد مما إذا كان قد تم في الوقت المناسب تحديد حدث الخسارة (وهو النقطة التي يتم عندها تسجيل انخفاض القيمة). وفي الحالات التي تم فيها تحديد انخفاض القيمة، فحصنا توقعات التدفقات النقدية المستقبلية التي أعدتها الإدارة لمساعدتها في حساب انخفاض القيمة، وتحققنا من الافتراضات، وقارنّا التقديرات مع الأدلة الخارجية حيثما كان ذلك متاحاً.

فحصنا عينة من القروض والسلف التي لم تحددها الإدارة على أنها قد تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة وحددنا تقييمنا حول ما إذا كان ذلك التحديد مناسباً بما في ذلك استخدام الأدلة الخارجية المتعلقة بالأطراف المقابلة المعنية.

تمثل مخصصات انخفاض القيمة أفضل تقديرات أعضاء مجلس الإدارة للخسائر المتكبدة داخل محافظ القروض بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم احتسابها بشكل جماعي لمحافظ القروض ذات الطبيعة المتشابهة وبشكل فردي للقروض الجوهرية. يعتبر احتساب مخصصات انخفاض القيمة الفردية والجماعية اجتهداً بطبيعته بالنسبة لأي بنك.

يتم استخدام مخصصات انخفاض القيمة الجماعية لإدراج انخفاض القيمة غير المحدد. ويتم احتساب مخصصات انخفاض القيمة الجماعية باستخدام نماذج إحصائية تقارب تأثير الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية على المحافظ ذات القروض المماثلة. وتخضع مدخلات هذه النماذج للتقدير.

وبالنسبة لحالات معينة من الانخفاض في القيمة، يجب إجراء تقدير لتحديد موعد وقوع حدث انخفاض القيمة ومن ثم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة فيما يتعلق بذلك القرض.

وقد ركزنا على هذا المجال نظراً لأن أعضاء مجلس الإدارة يضعون تقديرات معقدة وذاتية على توقيت إدراج انخفاض القيمة وتقرير حجمها.

تم توضيح المعلومات حول مخاطر الائتمان لدى المجموعة وإدارتها لها في الإيضاح رقم ٤٢-٢، كما تم الإفصاح عن استخدام التقديرات والأحكام فيما يتعلق بانخفاض قيمة القروض والسلف في الإيضاح رقم ٤(أ). الإفصاح عن مخصص الانخفاض في القيمة وصافي مخصص الانخفاض في القيمة مبين في الإيضاحين ٧ و ٤٢-٢.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

أمر المراجعة الرئيسية (تابع)

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

أمر المراجعة الرئيسي

لقد حصلنا على الإفصاحات والسياسات المحاسبية المعدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة جنباً إلى جنب مع العمل المنجز من قبل مستشاري المجموعة فيما يتعلق بما يلي:

- تصنيف وقياس الأدوات المالية
 - منهج ونماذج خسائر الائتمان المتوقعة
- تم تعيين خبراء برايس وترهاوس كوبرز لتنفيذ إجراءات عند التطبيق الأولي لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩. لقد استفدنا من العمل الذي قام به خبراؤنا لتكوين تقييمنا حول مدى ملاءمة المنهج والإفصاحات. وتضمن العمل الذي قام به خبراؤنا ما يلي:

- فحص نماذج الأعمال التي تقود تصنيف وقياس الأدوات المالية.
- فحص توزيع الأصول المالية إلى نماذج الأعمال.
- إجراء اختبار "الدفعات للمبالغ الأساسية أو الفوائد" على عدد متفق عليه من العينات التي تمثل محفظة أصول المجموعة.
- فحص توافق إفصاحات السياسة المحاسبية للتصنيف والقياس مع معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩.
- فحص وثائق منهجية خسائر الائتمان المتوقعة واحتمال التخلف عن السداد/ الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد/ التعرض لخطر التخلف عن السداد.
- إجراء اختبار مرحلي على أساس عينة من نماذج احتمال التخلف عن السداد/ الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد/ التعرض لخطر التخلف عن السداد، وفحص الافتراضات الرئيسية والمجالات الرئيسية التي تمارس فيها أحكام هامة.
- إعادة حساب أرقام خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ للحصول على تأكيد حول مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المحسوبة من قبل المجموعة.
- فحص إفصاح القوائم المالية للتأكد من توافقه مع الأعمال الأخرى المنفذة على النحو الوارد أعلاه.

تقييم تأثير معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ والإفصاحات ذات الصلة

سوف تقوم المجموعة باعتماد معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨ وقامت بحساب تأثيره وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ وتوجيهات البنك المركزي العماني. سوف يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الإدراج والقياس"، ويقدم متطلبات جديدة في ما يخص تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية ونموذج جديد يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة لإدراج مخصصات خسائر القروض، كما يقدم محاسبة تحوط مبسطة عن طريق موافقة محاسبة التحوط بشكل وثيق مع منهجية إدارة المخاطر. سوف تقوم المجموعة بتطبيق القواعد الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، مع الوسائل العملية المسموح بها بموجب المعيار.

تعتبر المجموعة تنفيذ معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ مشروعاً جوهرياً، ولذلك فقد أنشأت فريق تنفيذ متعدد التخصصات يتكون من أعضاء من إدارات مخاطر الائتمان والنمذجة، والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات، والتشغيل، وفرق الأعمال لإدارة التنفيذ. كما تعاونت المجموعة مع مستشارين خارجيين لتقديم الدعم في المجالات ذات الصلة. ويتولى إدارة المشروع مدير الشؤون المالية ورئيس إدارة المخاطر.

يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ طريقة تصنيف وقياس جديدة للأصول المالية تعكس نموذج الأعمال الذي تدار فيه الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية الأساسية. ويتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية المقاسة: (أ) بالتكلفة المهيكلية، و(ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و(ج) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ووفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، فإن المشتقات المتضمنة في العقود التي يكون فيها المضيف هو أصل مالي لا يتم الفصل بينها أبداً. وبدلاً من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية الهجينة ككل ليتم تصنيفها.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

أمر المراجعة الرئيسي

تقييم تأثير معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ والإفصاحات ذات الصلة (تابع)

علاوة على ما سبق، فإن المعيار رقم ٩ يستبدل بنموذج "الخسائر المتكبدة" في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" القائم على النظرة المستقبلية. وسوف يطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المهيكة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء الاستثمارات في أدوات الأسهم. كما يجب وضع عدد من التقديرات عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمال التخلف عن السداد/ الخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد/ التعرض لخطر التخلف عن السداد.
- تحديد العدد والحجم النسبي للسيئاريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات / الأسواق المرتبطة بالخسارة الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء محافظ أصول مالية مماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

وقد ركزنا على هذا المجال بسبب أهمية هذا التغيير بالمعيار المحاسبي على تحديد خسائر انخفاض القيمة وتصنيف وقياس الأدوات المالية.

قامت المجموعة بالإفصاح عن تأثير منهج التصنيف والقياس الجديد وانخفاض القيمة وتقييمها الشامل، استناداً إلى الأحكام الهامة في الإيضاح ٤-٢(ب) من القوائم المالية المجمعة.

معلومات أخرى

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات من تقرير رئيس مجلس الإدارة والإفصاحات حسب قواعد بازل ٢ - المحور ٣ والإفصاحات حسب قواعد بازل ٣ والأداء المالي وتقرير حوكمة الشركة وتحليل ومناقشة الإدارة، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية. إن التقرير السنوي الكامل الذي لم نستلمه بعد من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المجمعة المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية المجمعة أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في عملية المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي الكامل الذي لم نستلمه بعد، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيه - بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.م. (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية المجمعة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع المتطلبات ذات العلاقة للهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية المجمعة يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة ترغب في تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو لا تملك خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية المجمعة.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس تقديرات مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المجمعة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية المجمعة وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول المراجعة.

كما نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقرر ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحدد في الرقابة الداخلية أثناء مراجعتنا.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك مسقط ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المجمعة (تابع)

نقدم أيضاً للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن حوكمة المجموعة بها، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية المجمعة للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن أمر ما ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

علاوة على ذلك، نفيد بأن هذه القوائم المالية المجمعة قد تم إعدادها وتلتزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بالمتطلبات ذات العلاقة للهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان وقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.




كينيث مكفارلين

مسقط، سلطنة عمان

٢٨ فبراير ٢٠١٨